

اما الضرائب غير المباشرة فقد كانت تشمل الجمارك والمكوس ورسوم الطوابع .

ويصنف علي الدجاني الدور الذي لعبته رسوم الجمارك والمكوس بالدور الخطير في حياة الاردن المالية ، اذ دأبت الحكومة على زيادتها كلما شعرت بحاجتها للمال ، فهي ايسر السبل منالا ، واقرابها وصولا ، ولم تكن تسيير وفق اي منهج اقتصادي ، ولكنها كانت ذات اثر كبير في حياة السكان الاقتصادية في فترة من الزمن ، مما سبب تشجيع إعادة التصدير والصادرات غير المسجلة « (التهريب) (٢١) » .

وقد بلغت رسوم الجمارك والمكوس في السنة المالية ١٩٣٨/٣٧ - ١٢٧ الف جنيه ، وكانت تشكل ١٥٪ من مجموع الواردات العامة . وبلغت عام ١٩٤٨/٤٧ ٩٢٩ الف دينار ، اي ١٩٪ من مجموع الواردات و ٣٣٪ من الواردات العادية (المحلية) (٢٢) في حين ارتفعت حصيلة الضرائب المباشرة من ٢٠٠ الف دينار عام ١٩٣٨/٣٧ الى ٦٩٢ الف دينار عام ١٩٤٨/٤٧ وفي العام الاخير كانت الضرائب المباشرة تؤلف ٢٥٪ من الواردات العادية (المحلية) و ١٥٪ من مجموع الواردات (٢٣) .

وقد فرضت الحكومة عام ١٩٤٤ ضريبة الزكاة على جميع المسلمين اعتبارا من اول نيسان ١٩٤٥ (٢٤) الى جانب غيرها من الضرائب والرسوم العشوائية .

٣ - الانفاق الحكومي ووجهته

تظهر دراسة الانفاق الحكومي ووجهته ، الى اي مدى كانت السيطرة البريطانية وهيمنتها على السلطة بالاشتراك مع القوى الرجعية ضارة ليس فقط على مستوى التطور الاقتصادي - الاجتماعي في البلاد فحسب ، وانما على مستوى الخدمات الضرورية جدا في ميادين الزراعة والتعليم والصحة العامة وغيرها . فقد كانت حصة هذه من نفقات الدولة ضئيلة جدا ، بالنسبة للحصة التي استأثر بها الجيش والامن العام والادارة المركزية من النفقات .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٧ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ١٧ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٧ .

(٢٤) راجع المحافظة ، على ، تاريخ الاردن المعاصر ، ص ١٣٦ .